

## د.الدبحاني: أعمل على إقرار جميع كوادر موظفي «الشؤون» الدوسري: إيقاف إضراب مفتشي «العمل» والتوصل إلى تفاهم لتحقيق المطالب



جمال الدوسري وفهد النويجم وأعضاء النقابة يستمعون للمطالب (أنور الكندري)

فبينت لهم ان وزير الشؤون وقبل مغادرته للعلاج بالخارج اعد مذكرة بشأن أداء منحهم الضبطية القضائية وفق قانون العمل على ان يقوموا بأداء اليمين فور عودته، وأكد ان وزارة الشؤون تحرص على منح كل ذي حق حقه مع المحافظة على مصالح المراجعين.

بدوره توجه رئيس نقابة العاملين د.فواز الدبحاني بالشكر إلى الوكيل المساعد لقطاع العمل على السابقة والمبادرة بمعالجة إضراب مفتشي العمل وهذا ليس بغريب عليه كما توجه بالشكر لأعضاء الجمعية العمومية من مفتشي العمل على ثقتهم بالنقابة واعداً بوقوف النقابة إلى جانبهم في جميع مطالبهم وانها ستعمل ما يوسعها من أجل تحقيق مطالبهم.

واعتبر ان التوصل إلى تفاهم مع الوكيل المساعد لقطاع العمل اعاد الموظفين إلى مكاتبهم واعداً بأنه سيقوم شخصياً بمتابعة تنفيذ الاتفاق وتحقيق المطالب مع الوزارة واللجنة الوزارية المكلفة دراسة الكوادر وأيضاً ستتابع الكوادر الخاص في قطاع الرعاية الاجتماعية وجميع مطالب موظفي الشؤون، مؤكداً ووقوف النقابة إلى جانب جميع المطالب.

• بشري شعبان

كشفت الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون جمال الدوسري عن التوصل إلى إيقاف إضراب مفتشي العمل وأنه تم التفاهم على آلية لتحقيق المطالب، جاء ذلك خلال تصريح صحفي عقب الاجتماع الذي عقده مع مفتشي العمل في نقابة العاملين في وزارة الشؤون أمس الأول بحضور مدير إدارة تفتيش العمل فهد النويجم ومراقبي الإدارة وأعضاء مجلس إدارة النقابة وحشد من المفتشين.

أكد الدوسري انه بعد نقاش مع مفتشي العمل تم التوصل إلى إيقاف الإضراب والعودة إلى العمل، موضحاً انه تم تبليغهم بأن الوزارة ستعمل على رفع مطالبهم إلى اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء للنظر في الكوادر والبدلات.

وبين الدوسري انه تم التفاهم على ان يتم التعامل مع مسألة كرت الدوام بالتفاهم مع رئيس القسم المسؤول عن الدوام حسب طبيعة العمل على ان يتم إعفاء من لديه مهمة خارجية من العودة إلى الإدارة من أجل كروت الدوام وبالنسبة للكوادر الوظيفي وبدل السيارة ومخاطر العمل فسيتم رفعها للجنة الوزارية المختصة، أما بالنسبة للضبطية القضائية

من جانبه أكد الامين العام المساعد للشؤون الادارية والمالية بالامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية خالد الخميس على اقرار الكادر الوظيفي لموظفي الامانة برسم ديوان الخدمة المدنية، مشيراً الى ان الوزير عبدالوهاب الهارون عمل على اقرار الكادر لایمانه بهذا الحق وببذل جهوده في هذا الإطار.

واكد على ضرورة الاجتماع بهؤلاء الموظفين ومناقشة مطالبهم لتوضيح هذه المسألة.

وجاء في بيان صادر عن المتخصصين ان هناك عدة وعود من قيادات الامانة باقرار الكادر وأخرها ما اكده مصدر مسؤول في الامانة في تصريح صحفي بتاريخ 2010/12/28 من دعم لاقرار الكادر الا ان هذا الامر لم يدخل حيز التنفيذ فضلاً عن الوجود التي اطلقت في هذا الإطار.

وقال محمد الناصر، منسق اداري، ان هذا الاعتصام سيكون اسبوعياً وبطريقة حضارية دون الإخلال بسير العمل وتعطيله إلى حين تنفيذ المطالب باقرار الكادر. وأكد ان عدد الموظفين 450 منهم 250 يستحقون الكادر حيث ان الموظفين الباقين يحملون مسميات وظيفية أخرى كالمهندسين والذين تشملهم كوادر كمنظمة أخرى، مشيراً الى الدور الكبير الذي يلعبه موظفو الامانة في اعداد خطة التنمية ومتابعتها تنفيذها واعداد برنامج عمل الحكومة بجهد جبار ودؤوب ولكن ضعف المزود المادي سيؤدي إلى تسرب العديد من الكفاءات الوظيفية في الامانة وهو ما ظهرت بوادره بالفعل.

• رشدي مرعي

## تحت شعار «وعدتم فأخلفتم كادرنا وحقوقنا.. أنصفونا» موظفو الأمانة العامة للتخطيط نفذوا اعتصامهم



موظفو «التخطيط»: أنصفونا (متين غوزال)



وموظفات «التخطيط»، اعتصمن أيضاً

في حين نفذ موظفو الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في مقر الامانة للمطالبة باقرار كادر وظيفي، أكد الامين العام للامانة العامة دعار الوقيان على دعمه لمطالب موظفي الامانة في حقهم في اقرار كادر خاص بهم أسوة بباقي القطاعات التي أقر كادراً معرباً عن مفاجأته من تأخير اقرار هذا الكادر على الرغم من رفع الامانة عدة كتب لديوان مجلس الخدمة المدنية.

وتابع الوقيان أنه لا بد من ان يكون هناك نظرة خاصة لموظفي الامانة الذين زادت عليهم الاعباء الوظيفية مع اقرار قانون التنمية سنة 2010 وعليه لا بد من ان تكون هناك زيادة توازي هذا العمل.

وأشار الوقيان الى الاستثناء الذي حصلت عليه فرق العمل في الدولة والتي طالت بعض موظفي الامانة، الأمر الذي يصب في تعزيز دخل الموظفين، مؤكداً ان هذا الاستثناء لا يلغي حق الموظفين في الحصول على الكادر ولكن هذا الأمر يخضع لدورة مستتديرة تسير بالشكل القانوني وعليه يجب ان تكون المطالبات أيضاً بالشكل القانوني وبما لا يعطل سير العمل خاصة ان الامانة العامة تعتبر من الأجهزة المساهمة في ترشيح اتخاذ القرار في الدولة لذلك يجب ان تكون المطالبات على قدر هذه المسؤولية آخذين بعين الاعتبار ان الجهات التي يتعلق بها اتخاذ هذا القرار مرتبطة بجهات أخرى في الدولة وبدورنا كمسؤولين في الامانة لا نستطيع التعدي على جهات أخرى لانصاف قضية نؤمن بها بعمق.

## إضراب «التجارة والصناعة» اليوم بدعم نقابي كبير

وأوضح السميح ان التصعيد بعمل الإضرابات إنما جاء نتيجة تجاهل المتعمد وغير المبرر من الحكومية ومجلس وديوان الخدمة المدنية وإلا فإننا كمنظمات نقابية بالاتحاد الوطني استغلنا كل الطرق من مكاتبات ومخاطبات وطلب لقاءات على أعلى المستويات من أجل الوصول إلى تحقيق المطالب المشروعة وإقرار الكوادر المعلقة لرفع مستوى المعيشة للموظف الكويتي ما يعكس بالإيجاب على أدائه الوظيفي من أجل رفعة شأن هذا البلد المعطاء.

وأكد السميح ان الدعوة إلى الإضراب ليست لتعطيل مصالح المواطنين والوطن ولكن من أجل تحقيق مطالبهم فإن الموظفين يطالبون بحقوقهم لإعطاء المزيد من العمل كل في موقعه وكل في محرابه يعمل من أجل تسيير مصالح إخوانهم المواطنين فالمنظمات العمالية والموظفون اخوان للمواطنين ليس بينهم فرق فكل يعمل من أجل مصلحة الكويت، وطلب السميح الحكومة وديوان ومجلس الخدمة المدنية بضرورة اعادة النظر للوزارات والمؤسسات التي لم يتم منحها كادراً خاصاً بها وأيضاً نطالبهم بضرورة مساواة الأخوة بوزارة التجارة والصناعة بأخوانهم بالوزارات والهيئات الأخرى التي تم إقرار كادراً حيث ان دورهم لا يقل أهمية عن زملائهم بالوزارة والهيئات الأخرى.

وأوضح السميح اننا بالاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت نقف مع نقابة ورجال الأعمال والصناعة قلباً وقالباً وسندعهم في جميع مواقعهم للحصول على حقوقهم المشروعة.

وهذا هو موقف الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت جميع نقاباته والسعي عشر الداعم لكل المنظمات النقابية للحصول على حقوق الطبقة العاملة.

وختتم السميح تصريحه بان يحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الله وولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.



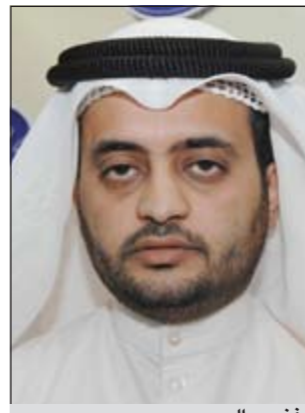
عبدالرحمن السميح

في كل القطاعات وعزوف الكثير من الموظفين عن أداء أعمالهم لما يحسون به من ظلم وعدم مساواة وتجاهل لحقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.

واختتم العجمي تصريحه بان على الحكومة ان تفيق وتدرك الأمور قبل تفاقمها وقبل فوات الأوان وان تعدل عن الطريق التي تسير عليه في هضم حقوق الطبقة العاملة بالكويت الحبيبة.

ومن جهته صرح رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة العاملين بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عبدالرحمن السميح بان الإضراب الوطني بكل منظماته النقابية سياند ويدعم نقابة العاملين بوزارة التجارة والصناعة في الإضراب العام الذي دعت إليه اليوم الثلاثاء من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة والتي كفلها لهم الدستور والقانون وإقرار الكادر الخاص بهم والذي تجاهلته الحكومة بطريقة لا يوجد فيها أي مساواة بل تسويها المحسوبة والمنافع الشخصية.

وأشار السميح الى اننا في الاتحاد الوطني نندعم كل المنظمات النقابية للدفاع عن حقوقهم وعن المطالب المشروعة لأننا ندافع عن قضيتنا كمنظمات نقابية وهي الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة من منطلق الأمانة التي حملناها على أعقافنا وليس للدفاع عن مصالح شخصية كما يدعي البعض أو للحصول على مكاسب شخصية إنما دفاعاً عن كل موظف وكل حق مشروع كلفه الدستور والقانون في هذا البلد الحبيب.



فيس العجمي

قدمت منذ سنوات عديدة ولم يتم إقرارها. واختتم المتكلم تصريحه بمشاركة الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت بكل منظماته النقابية في الإضراب وذلك تضامناً معكم ومع المنظمة النقابية التي تمثلكم وتدافع عن حقوقكم.

من ناحية أكد مستشار الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت وأمين سر نقابة العاملين بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فيس العجمي دعم الاتحاد الوطني للإضراب العام الذي دعت إليه نقابة العاملين بوزارة التجارة والصناعة اليوم الثلاثاء للمطالبة بإقرار الكادر الخاص بهم ومساواتهم بزملائهم في الوزارات والهيئات الأخرى.

وحصل العجمي الحكومة مسؤولية استمرار الظلم الواقع على موظفي وزارة التجارة والتميز بين العاملين في الجهات المختلفة والذي يقوده مجلس وديوان الخدمة المدنية حيث ان النقابة تقدمت باقرار الكادر الخاص بالوزارة، ولكن النقابة فوجئت بالتعطيل المستمر من ديوان الخدمة المدنية وأضاف يجب ان يرفع الظلم عن موظفي الوزارة حيث ان الجميع يعلم الدور الذي تلعبه وزارة التجارة والصناعة في حياتنا وما يقدمه موظفوها من أعمال تخدم كل شرائح المجتمع الكويتي.

وأوضح العجمي ان ما تقوم به الحكومة ومجلس وديوان الخدمة المدنية من تخبط في القرارات وتجاهل للمطالب العمالية هو موجة الغلاء الفاحش التي تحتاج أسعار كل السلع والخدمات وترهق كاهل الموظفين والعاملين في الوزارة كما ترهق كاهل جميع فئات الشعب الكاشحة ذات الدخل المحدود والمتوسط.



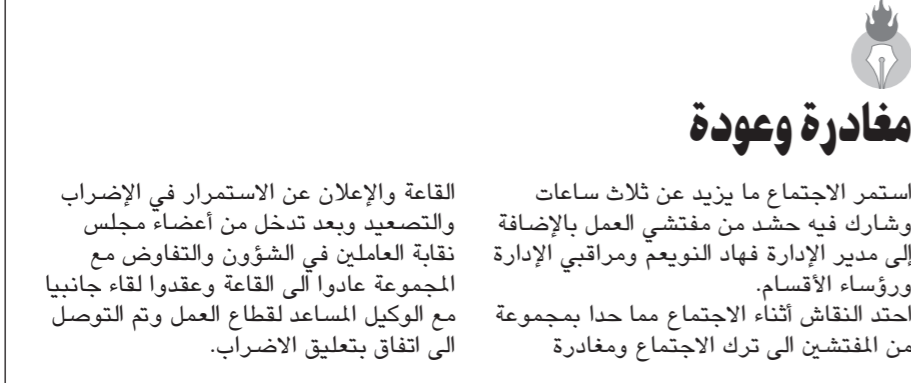
عجمي المتكلم

صرح نائب رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة العاملين بوزارة التجارة والصناعة عجمي المتكلم بان الإضراب العام المتكلم اليوم الثلاثاء بوزارة التجارة والصناعة بجمع الوزارات والذي دعت إليه النقابة إنما هو يوم المطالبة بتحقيق المطالب والحقوق العمالية.

وأوضح المتكلم ان الإضرابات والاعتصامات من الحقوق المكفولة للمنظمات النقابية للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة طبقاً للاتفاقيات الدولية (87 و 98)، بشأن الحريات النقابية والتي صادقت عليها الكويت وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوانين الكويت، ان الدعوة إلى هذا الإضراب ليس لتعطيل المصالح وإنما للمطالبة بحقوقنا المشروعة.

وقال المتكلم اننا قمنا بالتماس كل الطرق من أجل المطالبة بإقرار الكادر الذي ظل حبيس الأدرج منذ سنوات وقمنا بمخاطبة كل الجهات ولا يأتي لنا رد بنسفي صرورنا ويحقق غايتنا بانصاف الوزارة وحقوقهم المشروعة وإقرار كادراً معرباً لهم الوظيفية التي تجاهلتها الحكومة ومجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية وعجز المسؤولين في وزارة التجارة والتميز بين العاملين في الجهات المختلفة والذي يقوده مجلس ممارسات ضد الطبقة العاملة والمنظمات النقابية.

وطالب المتكلم جميع الموظفين بالاتفاف حول المنظمة النقابية التي أخذت على كاهلها الدفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم العمالية التي كفلها لهم الدستور والقانون وأن هذا اليوم يومكم انتم لتبينوا للحكومة والسؤولين مدى الظلم الواقع على موظفي الوزارة وإسناد حقوقهم وان الإضراب يحكم المشروع والذي كفلته لكم الاتفاقيات الدولية (87 و 98) التي صادقت عليها الكويت بشأن حرية التنظيم النقابي والتي تعطي الحق في إقامة الإضرابات والاعتصامات لتحقيق المكاسب المشروعة والتي تسعي النقابة من أجل تحقيق الحقوق المشروعة لكل الموظفين وإقرار كوادراً لهم الوظيفية التي



أحد المفتشين يعرض مطالبهم

القاعة والإعلان عن الاستمرار في الإضراب والتصعيد وبعد تدخل من أعضاء مجلس نقابة العاملين في الشؤون والتفاوض مع المجموعة عادوا إلى القاعة وعقدوا لقاء جانبياً مع الوكيل المساعد لقطاع العمل وتم التوصل إلى اتفاق بتعليق الإضراب.

استمر الاجتماع ما يزيد عن ثلاث ساعات وشارك فيه حشد من مفتشي العمل بالإضافة إلى مدير الإدارة فهد النويجم ومراقبي الإدارة ورؤساء الأقسام.

أحدث النقاش أثناء الاجتماع مما حدا بمجموعة من المفتشين إلى ترك الاجتماع ومغادرة

## «المحاسبين» تعقد دورة حول أسس إعداد الموازنات وإقفال الحسابات الختامية

المهنية والثقافية، بالإضافة إلى اهتمامها بالجوانب الاجتماعية التي تساهم في تفعيل علاقات الأعضاء ومن ثم تواصلهم مع الجمعية وأنشطتها لتحقيق الإنجازات والأهداف التي تعهدت بها الجمعية، على الجميع، مناشداً جميع الأعضاء ضرورة استمرار تواصلهم وتعاونهم لتشجيع هذه الجهود لما في ذلك من مصلحة للجميع.



أحمد مشاري الفارسي

الحسابات الختامية، حيث يتم استعراض هذا المحتوى العلمي من واقع المادة العملية المعدة لذلك والشرح بالتفصيل من قبل المحاضر والمناقشة وتبادل الآراء فيها واستعراض الحالات العملية الواقعية التي تعزز الفكرة لدى المشاركين لإفادتهم بشكل مؤكد وفعال.

كما أشار الفارسي إلى ان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية قد دأبت على الاهتمام بطرح مثل هذه الأنشطة المتضمنة العديد من الأمور العلمية والمهنية والثقافية لأعضائها لما تحققه من فائدة على جميع المستويات، وجاء اهتمامها بتسليط الضوء على موضوع الموازنات الحكومية نظراً لأرتباطها بالعديد من جوانب الحياة الاقتصادية

والمالية والتجارية، ومن ثم رأيت ضرورة تبني عقد البرنامج التدريبي نظراً لأهمية معرفة الجوانب المحاسبية في إعداد الحسابات الموازنات الحكومية. واختتم الفارسي حديثه مؤكداً ان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من خلال جهود مجلس الإدارة واللجان العاملة بها لا تدخر جهداً لتوفير الخدمات العلمية

## نقابة «المواصلات»: أين العدالة والمساواة؟

أعرب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة المواصلات سعد العازمي عن أسفه لسياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية في إقرار الكوادر والبدلات للعاملين بالقطاع الحكومي، مطالبا بتحقيق العدالة والمساواة بين جميع شرائح موظفي الدولة والذي طال انتظاره دون تحقيق أي مطالب مشروعة للعاملين في القطاع الحكومي وأننا نتساءل أين العدالة والمساواة بين موظفي الدولة ومجلس الخدمة المدنية لم يتم بدوره الايجابي وإقرار الكوادر والبدلات لكثيرا يضطر موظفو الدولة إلى الإضراب والاعتصام، مبيّنا ان حرمان موظفي الدولة من إقرار الكوادر والبدلات أدى إلى عمل الاعتصامات المفتوحة على مستوى الوزارات.

## «العاملين بالكهرباء»: طغح الكيل

قال رئيس نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء فايز علي: منذ زمن طويل ونحن نطالب بالكوادر وتوزيعها العادل على جميع المستحقين في وزارة الكهرباء والماء، ونناشد المسؤولين العمل على تحقيقها استناداً لدفع العاملين في الوزارة ونقاباتهم نحو تصعيد تحركهم من أجل تحقيق هذه المطالب العادلة والمشروعة.

وأضاف: قد قمنا بوضع الدراسات اللازمة والمفصلة بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة، ورفعناها إلى ديوان الخدمة المدنية حيث أخذت مكانها إلى جانب كل المطالبات الأخرى من مختلف